



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الرابعة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017
بيان رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي

السيد غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة،

السيد Hungbo، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

السيد Beasley، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي،

أصحاب المعالي السادة الوزراء،

السيد Hochschild، مساعد أمين عام الأمم المتحدة،

الدكتور Patrick Caron، رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى،

أصحاب السعادة،

السادة رؤساء الوفود،

حضرات السادة المشاركين والمراقبين الكرام،

حضرات السيدات والسادة،

يسرني أن أرحب بكم في الدورة الرابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)!

ويشرفني أن أفتتح الدورة الرابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي ويسرني للغاية أن ألاحظ وجود

هذا الحشد الكبير من الحضور.



mu883

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

وأودّ أن أخصّ بالترحيب السادة رؤساء الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما والتي تجسّد اللجنة أبلغ مثال على التعاون في ما بينها. فشكراً للوكالات التي تمثلونها على ما تقدمه من دعم فني ومالي للجنة!

لقد تميّز هذا العام بكونه عامًا صعبًا للغاية على صعيد الأمن الغذائي والتغذية.

ففي عام 2017، وللمرة الأولى خلال 6 سنوات، أُعلنت حالة المجاعة في جنوب السودان. وكان حوالي 30 مليون شخصًا على شفير الجوع في اليمن والصومال وشمال شرق نيجيريا بسبب الأزمات الغذائية التي يُعزى القسم الأكبر منها جميعًا إلى النزاعات. وقد أجمع الكثيرون على أننا قد شهدنا هذا العام أسوأ الأوضاع على مستوى الأمن الغذائي والتغذية خلال سبعين سنة على الأقل.

وفي مواجهة هذا السيناريو، وفي ما يتعلّق بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وفي ظلّ الاتجاهات السائدة حاليًا، لسنا على المسار الصحيح "لوضع حدّ للجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة" بحلول سنة 2030.

فالنزاعات لا تدفع بالكثيرين إلى حالة من الانعدام الحاد في أمنهم الغذائي فحسب، بل غالبًا ما تدوم لوقت طويل وتتحول إلى أزمة ممتدة وإلى استمرار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع ما لذلك من تداعيات تدوم تأثيراتها لوقت طويل على النمو الاقتصادي بشكل خاص وعلى التنمية عامة.

واعتقد أنه، كأعضاء ومشاركين في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وكأفراد ملتزمين بمكافحة الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله، من مسؤولية هذه اللجنة بالذات القيام بما أمكنها للتخفيف من وطأة الجوع ومن المعاناة وللوفاء بالحق العالمي في الغذاء.

وفي اعتقادي أنّ الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي هو شرط لازم للقضاء على الفقر وتشجيع الازدهار وتحقيق النجاح في مختلف بنود خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وهو ما ناضلّ في سبيله طوال فترة ولايتي. فكيف السبيل إلى ذلك؟ في اعتقادي، وآمل أن توافقوني الرأي أيضًا، يتطلّب وضع حد للجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وجود اتساق بين السياسات وتعاون بين مختلف الجهات والقطاعات: وهو تمامًا ما نقوم به هنا في اللجنة.

فاللجنة تستخدم منصتها الشاملة المتعددة أصحاب المصلحة والقرائن العلمية المثينة التي يستند إليها فريق الخبراء الرفيع المستوى والخبرات الفنية لدى الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية معالجة القضايا المعقّدة التي تتطرّق مباشرة إلى الأسباب الجذرية الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية.

وتتسم الصكوك الخاصة بالسياسات في لجنة الأمن الغذائي العالمي بأهمية حاسمة بالنسبة إلى الجهود الوطنية المبذولة لإعطاء دفع لخطة عام 2030.

وإذا ما نظرنا إلى السنوات الماضية، ألاحظ صدور منتجات هامة عن اللجنة تتعلق بالسياسات، ألا وهي الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات؛ والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية؛ وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة؛ والتوصيات لربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق؛ والتوصيات بشأن المياه وتغير المناخ والحماية الاجتماعية وأسعار الأغذية والزراعة المستدامة.

وتعدّ هذه جميعاً توصيات عملية متعلقة بالسياسات لمساعدة بلداننا على إحراز تقدم سريع في المجالات السياسية التي ذكرتها والنجاح في القضاء على الجوع ومعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله في جيلنا هذا.

لكن وللأسف، فإنّ الكثيرين ممن يعيشون خارج روما لا يدركون حتى وجود هذه السياسات وأثرها الهائل، في ما لو جرى تطبيقها، على الأمن الغذائي والتغذية.

وهذا ما لمستّه بنفسه، خلال هاتين السنتين كرئيسة للجنة، وقد سعت جاهدة إلى تغيير هذا الوضع. وأقلّ ما يمكنني قوله إنه في كل مرة تحدث فيها عن اللجنة وعن سياساتها، لطالما وجدت جمهوراً مهتماً للغاية. لكنّ هذا غير كافٍ طبعاً.

حضرات السيدات والسادة،

إنّ تحقيق الأمن الغذائي ووقف سوء التغذية بجميع أشكاله، وعدم إهمال أحد، في سياق تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، يعني ضرورة تكثيف الإجراءات والاستثمارات والتعاون على المستويين الوطني والدولي في سبيل تحقيق هذه الغايات.

- وإذا ما أردنا تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، لا بد لنا من:
- زيادة الإنتاجية الزراعية ورفع دخل أصحاب الحيازات الصغيرة وتأمين نفاذهم إلى الأسواق.
- ويجب أن تكون لدينا نظم غذائية مستدامة من خلال اعتماد سياسات متسقة وبناء مؤسسات قوية خاضعة للمحاسبة وتشجيع الاستثمارات المسؤولة.
- ولا بد لنا من وجود إدارة متينة للموارد الطبيعية وإسناد الأولوية لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.
- ويجدر بنا إعطاء الأولوية للبلدان التي تعاني من أزمات ممتدة، سواء أكانت نتيجة النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو تغير المناخ.
- ويجدر بنا أيضاً أن نسرع جهودنا الرامية إلى مكافحة جميع أشكال سوء التغذية للاستفادة من كامل الطاقات البشرية بما يفضي إلى التنمية والنمو الاقتصادي.
- ولا بد لنا من اتباع عمليات سياسية شاملة وشراكات فعالة.

وسوف يتعين في السنوات المقبلة على اللجنة - وعندما أقول اللجنة أعني أنتم جميعًا الحاضرين هنا - السعي إلى زيادة الأثر الذي نحدثه على أرض الواقع.

وإن خارطة الطريق العالمية التي وضعتها خطة عام 2030 هي خارطة طموحة. ولن يكون النجاح حليفنا إلا من خلال الابتعاد عن العمل المجزأ والعمل عبر مختلف القطاعات.

ويجدر بالبلدان أن تتبع تفكيرًا شاملاً بشأن السياسات وأن تسعى إلى إقامة أوجه تآزر بين مجموعة واسعة من المسائل التي تناولتها خطة عام 2030. ولن يكون بالإمكان تحقيق التنمية المستدامة، بجميع أبعادها - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - إلا من خلال نهج متكاملة. وهذا هو تحديًا المجال الذي يمكن فيه للجنة، بفضل النهج المتعدد القطاعات الذي تتبعه، أن تقدم الدعم للجهود التي تقودها البلدان لاعتماد حلول متكاملة لقضايا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

والابتعاد عن العمل المجزأ يعني أيضًا الاعتماد الفعلي لنموذج متعدد أصحاب المصلحة لتحقيق التقارب بين السياسات، بحيث تلقى جميع الأصوات آذانًا صاغية، خاصة، وأشد على كلمة خاصة، أصوات الفئات الأضعف.

ومن خلال التوصل إلى توافق عالمي، ليس فقط بين الحكومات بل أيضًا مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات البحوث والتمويل الدولية ومنظومة الأمم المتحدة، بشأن السياسات الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، سيكون باستطاعة اللجنة أن تساهم عن حق في تشجيع التنمية المستدامة والشاملة.

ولقد باتت اللجنة اليوم تشكّل نموذجًا فريدًا للتقارب الشامل بين السياسات الخاصة بمسائل الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي. فلنكن حريصين على أن تحظى جهودنا بالتقدير وأن تؤخذ على محمل الجد في كل بلد من بلداننا! وخلال هذا الأسبوع، أودّ الإصغاء إلى كل منكم بشأن الخطوات التي ستأخذونها لوضع حد لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في بلدانكم.

شكرًا على حسن إصغائكم! وأتمنى للجميع أسبوعًا حافلًا بالنجاحات!